جائحة كورونا وحقوق المتقاعدين الجدد

م.م عمر جبار احمد
باحث دكتوراه – الجامعة الإسلامية في بيروت

المستخلص

لا شك ان الراتب التقاعدي يعد من اهم الضمانات القانونية للموظف بعد بلوغه السن القانوني للمعاش ، وانقطاعه عن الخدمة المدنية ، وسواء أكان ذلك الانقطاع بحكم القانون ، او بالاستقالة او بالطرق بالقانونية الاخرى ، فأنه يعتبر حق من حقوق الموظف براتب تقاعد يكفي لمعيشته ومعيشة اسرته ، وكضمانه للعيش بكرامة وسلامة في المجتمع وتكريماً لدوره في خدمة الادارة بأداه وظيفته بأمانة واخلاص خدمة للبلاد.

لكن مع انتشار جائحة كورونا في البلاد واعلان حظر التجوال الصحي الشامل وتوقف كافة الاعمال الادارية من اجل السيطرة على ذلك الفيروس والحد من انتشاره في البلاد ، ادى الى الاضرار بحقوق المتقاعدين ولا سيما الجدد ، باعتبار ان جميع الاعمال الادارية شبه متوقفة ، ورغم الجهود البسيطة من قبل هيأة التقاعد الوطنية وفروعها الا انها لم تواكب متطلبات المنتمين لها من المتقاعدين ولا سيما الجدد من اجل البدء باكمال معاملاتهم واطلاق رواتبهم في ظل تلك الظروف .

Abstract

There is no doubt that the retirement salary is one of the most important legal guarantees for an employee after reaching the legal age of the pension, and his discontinuation from the civil service, and whether that is by law, or by resignation or by Other legal means, it is considered an employee’s right to a pension sufficient for his life and the livelihood of his family, and as his guarantee To live in dignity and integrity in society and in honor of his role in serving the administration by performing his job honestly and sincerely in the service of the country.

But the spread of the Corona pandemic in the country and the announcement of a ban on universal health roaming and the stopping of all administrative work in order to control that virus and limit its spread in the country, has led to damage to the rights of retirees, especially the new ones, given that all administrative work is almost stopped, despite all efforts made by The authority concerned with retirees' affairs, that is, the National Retirement Authority and its subsidiaries, but it did not keep pace with the requirements of its retirees, especially the new ones, in order to start completing their transactions and release their salaries under these conditions.

الكلمات الافتتاحية : فيروس كورونا ، الراتب التقاعدي ، هيأة التقاعد ، المتقاعد الجديد

المقدمة

إن فيروس كورونا هو مرض فتاك أجتاح المجتمعات والعالم اجمع وخلف ضحايا مصابين ووفيات بأعداد هائلة ، عطل جميع مفاصل الحياة داخل الدولة ، اثر على كافة حقوق ومتطلبات الإفراد داخل الدولة ، بالرغم من تشكيل اللجنة العليا للصحة والسلامة ولجنة الصحة العامة داخل الدولة وجعلها مصدر القرار في الدولة ، وإناطتها بسلطات واسعة من اجل السيطرة على الفيروس ومنع انتشاره في البلاد ، ان قراراتها قيدت حقوق وحريات الانفراد داخل الدولة وخاصة بعد قراراتها بفرض حظر التجوال الصحي وإيقاف أعمال الوزارات والهيئات مع السماح بالعمل لبعض من الإدارات والهيئات من اجل توفير جزء من متطلبات المواطن داخل الدولة ، إلا إن ذلك لا يبرر انه تقييد لحرية الأفراد ، حتى وان كان الهدف من القرارات المقيدة للحرية هو لحماية الأرواح والحد من انتشار ذلك الفيروس وإصابة أعداد هائلة من الأفراد .

لا شك إن أهم الأضرار التي مست حقوق الأفراد جراء تلك القرارات هو حق المتقاعدين الجدد ، الذين احيلواالى التقاعد من الخدمة ، مع بداية العام 2020 بموجب التعديل الاول لقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 والذين تزيد أعدادهم عن 231 الف متقاعد جديد ، هذا وبالاضافة إلى المتقاعدين السابقين ، لا سيما ان تلك الظروف ادت الى التأخير ، اولا في انجاز معاملاتهم من قبل دوائرهم ، والامر الثاني هو

ضعف هيأة التقاعد الوطنية وفروعها في معالجة الازمة وايصال وتحقيق وحماية لحقوقهم باستحقاقاتهم القانونية .

أهمية البحث .

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع كون ان الحق بالراتب التقاعدي هو من أهم حقوق الموظف بعد انتهاء الرابطة الوظيفية لذلك لابد من استكمال كافة المتطلبات من اجل صرف الراتب وتحقيق ما يبتغيه المتقاعد في الحصول على استحقاقه القانوني مهما كانت الظروف والأزمات التي يمر بها البلد .

مشكلة البحث .

تأتي مشكلة البحث في ان هذه جائحة كورونا أثرت على كافة مفاصل الحياة داخل الدولة وبسرعة وانتشار عالي ، وقطعت الدول عن بعضها البعض ، لذلك أن بعض الدول قد سيطرت على الوضع وبعضها تعايشت معها وبعض الدول فارضة لحظر التجوال الصحي من اجل تقليل نسبة الاصابات ، وما يهم دراستنا ان الدولة وفي ظل الظروف العادية تعاني من ضعف الجهاز الاداري والعاملين فيه في تقديم ابسط متطلبات الافراد ولا سيما حقوق المتقاعدين ، وقد ازدادت المشاكل والصعوبات مع فرض حظر التجوال الصحي ، وايقاف عمل بعض المؤسسات في الدولة مما سبب ارهاق وانهيار في المحافظة على سستم العمل لاكمال معاملات المتقاعدين الجدد وصرف حقوقهم التقاعدية ، لاسيما وان الادارة متراجعة في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والحكومة الالكترونية في تقديم وتوفير متطلباتها للافراد .

هدف البحث .

لعل من اهم اهداف البحث هو تشخيص المشاكل واتخاذ الاجراءات القانونية السليمة من اجل ايصال تلك الحقوق ، كأن يكون استعمال لوسائل التكنولوجيا الحديثة و الحكومة الالكترونية في ايصال الخدمات للافراد في ظل تلك الظروف .

منهج البحث

اعتمدنا في بحثنا عن المنهج التحليلي والنقدي ، وهو تحليل النصوص القانونية والاستحقاق القانوني والاجراءات والمتطلبات القانونية لحماية تلك الحقوق ، والنقد للاجراءات المتبعة وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة والجهود من اجل توفير كافة المتطلبات وايصال الحقوق في ظل تلك الظروف الاستثنائية .

خطة البحث

ان البحث في جائحة كورونا وحقوق المتقاعدين الجدد يتطلب دراسته على مبحثين سوف نتناول في المبحث الاول ، التعريف بجائحة كورونا ، والراتب التقاعدي واستحقاقه كحق من حقوق الموظف بعد انتهاء خدمته مع الادارة ، وسوف نبين في المبحث الثاني دراسة اثر جائحة كورونا على الاستحقاق التقاعدي من حيث مرحلة اكمال المعاملة من قبل الادارة ، ومن ثم المرحلة الثانية هي مرحلة هيأة التقاعد ودورها في انجاز معاملة المتقاعد وصرف مستحقاته ، ومن ثم ننهي دراستنا بالخاتمة ببعض من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول

جائحة كورونا والحق بالراتب التقاعدي

سوف نبين في دراستنا لهذا المبحث ، دراسة التعريف بجائحة كورونا وانتشارها واثارها ومن ثم بيان تعريف الراتب التقاعدي واستحقاقه وفقاً للقانون كمقدمة لمعرفة الاثر المترتب على حق الراتب التقاعدي للمتقاعدين الجدد في ظل انتشار جائحة كورونا في المبحث القادم ، وعلى مطلبين وكما يلي :

المطلب الاول : التعريف بجائحة كورونا .

اختلفت الاراء بشأن اعتبار فيروس كورونا "جائحة" [1] ، ام انه وباء لما يملكه من سرعة عالية في الانتشار بين الدول ، ففيروس كورونا يُعد من الفيروسات أو الأمراض الّتي تصيب الجهاز التنفّسي لدى الإنسان، إذ يصيب فيروس كورونا الحلق، ويؤدّي إلى التهابات في الجيوب، ويمكن القول إنّ كورونا هو فيروس خطير قد يؤدّي إلى الوفاة إذا كان ذو شدّة عالية، فيما عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه إحدى الفيروسات المنتمية الى فصائل الفيروسات المتعددة التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات

[1] الجائحة : في معجم اللغة هي المصيبة التي تحل بالانسان في ماله فتجتاحه كله ، ووفقا لتقارير منظمة الصحة العالمة وعلى لسان رئيس المنظمة "غيبر يسوس" ان فيروس كورونا اصبح جائحة عالمية ، وجاء ذلك نتيجة سرعة انتشار ذلك المرض على مستوى العالم ، كما توصيف فيروس كورونا بالجائحة او بالوباء لا يغير من تقييم الخطر الذي يحمله ذلك الفيروس الذي انتشر في معظم دول العالم وخلف العديد من المصابين والمتوفين ، ولكن مع اتخاذ التدابير الصحية اللازمة وابذال كافة الجهود الصحية من الدول ، يمكن السيطرة عليه والحد من انتشاره ؛ لمزيد من التفاصيل انظر : الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية.

www.who.int/ar/

البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس) . [2]

ان "COVID19" [3]، يعد من الامراض الخطيرة والفتاكة لما يؤدي من اعرض فتاكة في اصابة الجهاز التنفسي ، ويؤدي الى ضيق النفس و الحمى والإرهاق والسعال الجاف ، وارجعه البعض ان تسمية كورونا ترجع الى اصول لاتينية بمعنى (Crown) بالانكليزية ، لتشابهه الكبير بالتاج المزين بقطع الجواهر ، وهو عبارة عن جزيئات من البروتين مغطاه باغشيه محرفشة مشكله شكل يشبه شكل التاج ، ويعد الاكبر في عوائل الفيروسات التاجية . [4]

بدأ المرض في مدينة ووهان الصينة ، ثم اخذ ينتشر وتتزايد اعداد الاصابة وحالات الوفاة ، فلم تسلم منه جميع الدول المتطورة والنامية والغنية والفقيرة ، وانما أربكت واوقفت الحياة في جميع الدول ، تشير الاحصائيات الى حد تاريخ الثامن والعشرون من حزيران2020 حول العالم ، إلى 9,808,340مصاب ، والمتوفين بلغت 494,408 ، والمتعافين بلغت 4,949,035 [5] ، اما احصائية العراق في الاصابات لنفس التاريخ إذ بلغت اعداد المصابين 45,402، والمتعافين 21,122، والمتوفين1756 ، والأعداد بتزايد في جميع الدول . [6]

المطلب الثاني : تعريف الراتب التقاعدي .

---

[2] قد اشتق الاسم الجديد من اسم الفيروس المتسبب به "كورونا"، وكلمتي "فيروس virus" و"مرض disease"، وإشارة إلى السنة التي ظهر فيها (2019) ، واضاف رئيس منظمة الصحة العالمية كان علينا أن نجد اسما لا يشير إلى موقع جغرافي أو حيوان أو فرد أو مجموعة من الأشخاص، وفي نفس الوقت يكون واضحا وعلى صلة بالفيروس ، لمزيد من التفاصيل انظر :COVID19 ، ما سر هذه التسمية ، مقال منشور ، وكالة سكاي نيوز الاخبارية .
www.skynewsarabia.com

[3] الاسئلة الشائعة لمرض كورونا : الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية ، مصدر سبق ذكره ، انظر ايضا : سامر حياتي ، ما هو وباء كورونا ، موسوعة موضوع كوم . https://mawdoo3.com

[4] زيد علي حداد ، فيروس كورونا .. الشبح ذو الاصول العربية ، مقال منشور ، اذاعة المدى ، الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت . https://almadapaper.net

[5] احصائية المصابين بفيروس كورونا حول العالم ، موقع نبض .https://nabd.com/corona

[6] لمزيد من التفاصيل انظر : الموقع الرسمي لوزارة الصحة العراقية . www.moh.gov.iq

يبدأ عمل الموظف العمومي في الدولة بالتعيين ، أي بإسناد وظيفة على وجه الدوام في الملاك الخاص للدولة ، وهو مجموع الوظائف والدرجات المعينة بموجب القانون ، وتنطبق عليه قواعد قانون الخدمة المدنية النافذ من حيث الحقوق والواجبات لأداء عمله الوظيفي [7] ، لابد من انتهاء تلك الرابطة الوظيفية بحلول الاجل المعين للانتهاء كبلغوه السن القانوني المقرر لنهاية الخدمة في الوظيفة ، او اسباب مرضية او الاستقالة [8] ، والراتب التقاعدي هي احدى الحقوق التي يستحقها الموظف بعد انتهاء الرابطة الوظيفية بالطرق التي رسمها القانون ، وهو حق مقرر له بموجب القوانين وضمانة له ولعائلته لمواجهة متطلبات الحياة ، سيما بعد ان اصبح عاجزاً عن العمل بتقدمه في العمل وقد لا يستطيع العمل من اجل توفير مستوى معيشة له ولعائلته ، كما انه يُعد استقطاع من راتب الموظف المنتسب وفق استقطاعات معينه تحددها التشريعات الخاصة بالخدمة المدنية وقوانين التقاعد . [9]

ان التشريعات الدولية والداخلية ضمنت الحقوق والحريات للافراد داخل الدولة ، ابتداء من الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 والتي نضم من خلالها حقوق الافراد في تولي الوظائف العامة وحماية حقوق العاملين والحق بالضمان الاجتماعي والصحي وغيرها من الحقوق [10]، وكذلك دور منظمة الامم المتحدة في تنظيم وحماية حقوق الافراد باعتبارها منظمة دولية تضم معظم دول العالم ، إذ نضم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعلن من الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1966 ودخل حيز التنفيذ عام 1976 ، مسألة تولي الوظائف والضمانات القانونية للعاملين والضمانات الاجتماعية في المواد (9– 11) [11]، وعلى هذه الاسس والضمانات الدولية لحماية حقوق الانسان سارت القوانين

---

[7] د. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون إلاداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992، ص470.

[8] لمزيد من التفاصيل انظر : د. محمد رفعت عبد الوهاب ، القانون الاداري ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2010 ، ص 363 ، وكذلك : د. مازن ليلو راضي ، القانون الإداري ، منشورات الاكاديمية العربية ، الدنمارك ، 2008 ، ص 109 .

[9] د. عصام عبد الوهاب البرزنجي واخرون ، مبادئ واحكام القانون الاداري ، مكتبة السنهوري ،2015 ، بغداد ، ص 346 ، كذلك : مروان زيدان خليفة القيسي ، إنهاء خدمة الموظف العام (دراسة مقارنة) ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الإسكندرية ، 2020 ، ص 27 .

[10] لمزيد من التفاصيل راجع : المواد من (21- 25) الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 .

[11] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966 .

الداخلية من اجل تنظيم وحماية حقوق الافراد وضماناتهم فقد نص الدستور العراقي الدائم عام 2005 [12]، على تنظيم وحماية حقوق المواطنين وتوفير الضمانات الصحية والاجتماعية ومستوى معيشة كاف لهم .

ان قانون التقاعد الموحد المعدل رقم (9) لسنة 2014 ، وفي المادة (2) منه عُد الراتب التقاعدي هو تحقيقاً للعيش الكريم للمشمولين بهذا القانون ، وتعزيز قيم التكافل الاجتماعي من اجل تحقيق المشمولين بهذا القانون ، كما وحدد هذا القانون حالات الاحالة على التقاعد قد تكون بالاحالة الحكمية عند بلوغ الموظف السن القانوني للاحالة او عند مرض الشخص ، او بالاستقالة وهو الطريق الاختياري للاحالة على التقاعد ، فقد نضمته المادة (10) [13] ، المعدلة بموجب القانون رقم 26 لسنة 2019 . [14]

ومن خلال ما سبق فيمكن تعريف الراتب التقاعدي بأنه حق من حقوق الموظف بعد انتهاء الرابطة الوظيفية ، وهو احدى امتيازات الموظف التي تمنحه الادارة له بعد احالته على التقاعد ، لما قدمه من اخلاص وتفاني في العمل من اجل تطوير الجهاز الاداري وتقديم افضل الخدمات للافراد ، إذ انه يحمي تقدمه في العمر ويوفر له ولعائلته القدر الكافي لتوفير متطلبات الحياة الاساسية ، ويستمر لورثته كحقاً وتكريماً له بعد وفاته .

---

[12] نص المادة (22) من دستور العراق الدائم لعام 2005 : (اولاً: العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة ؛ ثانياً: ينظم القانون، العلاقة بين العمال واصحاب العمل على اسس اقتصادية، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية) ، كذلك انظر نص المادة (30) :(اولاً: تكفل الدولة للفرد وللاسرة ـ وبخاصة الطفل والمرأة ـ الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الاساسية للعيش في حياةٍ حرة كريمةٍ، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم ؛ ثانياً: تكفل الدولة الضمان الاجتماعي و الصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم، وينظم ذلك بقانون .

[13] المادة (10) المعدلة من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 : (تنتحتم احالة الموظف الى التقاعد في احدى الحالتين الاتيتين : - أولا. عند اكماله (60) ستين سنة من العمر وهي السن القانونية للاحالة الى التقاعد بغض النظر عن مدة خدمته. ؛ ثانيا. اذا قررت اللجنة الطبية الرسمية عدم صلاحيته للخدمة)

[14] لمزيد من التفاصيل انظر : قانون رقم 26 لسنة 2019 التعديل الاول لقانون التقاعد رقم (9) لسنة2014 ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4566، وزارة العدل العراقية ، كانون الاول ، 2019 .

المبحث الثاني

اثر جائحة كورونا على المتقاعدين الجدد

اثر انتشار فيروس كورونا في كافة مجالات الحياة السياسية والمدنية و الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية ووغيرها ، حيث ان انتشار الفيروس قيد حقوق الافراد وتنقلاتهم وعملهم والحصول على قوتهم ، بل وقيد حقوقهم السياسية ايضا بالتصويت والانتخاب والتظاهر ، هذا وبالاضافة إلى الاثر الواضح على الاقتصادية والاجتماعية ، كما و كان للادارة دور في توقف اعمالها وتقديم خدماتها للافراد كافة وفي في شتى الخدمات والتعاملات الإدارية الداخلية والخارجية ، مما اخل في كافة مفاصل الحياة داخل الدولة .

فقد كان للعراق دوراً في فرض تلك القيود على حقوق و حريات الأفراد داخل الدولة ، خاصة بعد فرض حظر التجول الصحي من قبل "خلية الازمة للصحة العامة "[15] ، ومن ثم تمديده من قبل اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية ، التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء العراقي والوزراء والمستشارين ورؤساء بعض الهيئات والنقابات ، والتي تشكلت بعد تشكيل خلية الازمة للصحة العامة والتي اصبحت فيما بعد تابعةلها ، ولما فيه اضافة الى خلية الازمة في كل محافظة وما تفرضه من تقييد للحريات الفردية ، وبالرغم من كثرة المدافعين لقرارات حظر التجوال الصحي ومنهم الحكومة ومنظمة الصحة العالمية ، الا ان الدولة تفرضه دون مراعاة لحقوق الموطنين ، فليس جميع المواطنين هم موظفين ، وليس جميعهم تجار، او ذوي دخل ومستوى معيشة عالي ، وانما هنالك ذوي دخل محدود وهم النسبة الاكبر في العراق الذين كان لهم النصيب الاكبر بالضرر من تلك الظروف .

كما ان لذوي الدخل المحدود ضرر ، كان للمتقاعدين الجدد ضرر كبير وخاصة بعد التعديل الاخير للقانون الذي سبق ذكره سابقا ، والذي خلف مئات الالف من المتقاعدين الجدد دون ان يكملوا معاملاتهم ، واطلاق رواتبهم ، مما اصابهم الضرر الكبير نتيجة انتشار تلك الجائحة ، ومن خلال معرفة اثار جائحة كورونا على المتقاعدين الجدد سنبين دراستنا مراحل اكمال المعاملة التقاعدية ولحين اطلاق الراتب وعلى مطلبين وكما يلي :

المطلب الاول : مرحلة اكمال المعاملة التقاعدية داخل دائرته .

---

[15] خلية الازمة العراقية للصحة العامة : تشكلت بموجب الامر الديواني (55) لعام 2020 يرأسها وزير الصحة العراقي الدكتور جعفر صادق علاوي ، وبعض وكلاء الوزارات وممثلين عن اجهزة الامن والدفاع داخل الدولة ؛ لمزيد من التفاصيل انظر : الموقع الرسمي لوزارة الصحة العراقية . موقع سبق ذكره .

تنتهي الرابطة الوظيفية ويتم احالة الموظف على التقاعد بصدور الامر الاداري الخاص باحالة الموظف على التقاعد [16]، وبالتعديل الاول لقانون التقاعد العراقي الموحد رقم (9) لسنة 2014 والذي عدل بالقانون (26) لعام 2019 ، والذي كانت نتيجته احالة مئات الالف من المتقاعدين في كافة وزارات الدولة والهيئات بعد ان كان السن القانوني للتقاعد (63) عام ، واصبح (60) عام مما اثقل الامر على كاهل الادارة في انجاز معاملاتهم واحالتها هي الجهة المختصة من اجل اطلاق رواتبهم التقاعدية، وخاصة مع هذه الاعداد الهائلة .

وبعد قرار الاحالة تبدأ معاناة الموظف برحلة تنظيم وتسيير المعاملة التقاعدية ، وهي الرحلة التي قد تطول أشهر، بسبب صعوبة الاجراءات اللازمة لاكمالها وعدم تطور الجهاز الاداري بما يخدم متطلبات العصر الحديث والتكنلوجيا في اكمال المعاملات وتنظيم اعمال الادارة ، وبالتالي تبدأ الصعوبات من الادارة التي اصدرت قرار الاحالة ووصولات الى هيأة التقاعد الوطنية التي تتطلب هي الاخرى اجراءات معقدة لحين اطلاق راتب المتقاعد . [17]

إذ اولى المهام التي يجب على المحال على التقاعد اكمالها هو تنظيم براءة ذمة من دائرته ، والتي يجمع فيها تواقيع جميع الاقسام في دائرته ومن قبل الموظفين المختصين ، لثبوت انه غير مطلوب بشيء لاي قسم ، وانه سلم كافة ما بعهدته عندما كان موظفاً في تلك الدائرة ، ومن ثم يأخذ على عاتقه القسم المختص بالدائرة اكمال وتجهيز الاضبارة الخاصة بالموظف من حيث اوامر التعيين والمباشرة وأوامر الترقيات والعلاوات ، وكذلك الشهادات الحاصل عليها واوامر اضافتها ، وكذلك الخدمة العسكرية التي قد يضيفها الى خدمته المدنية وبالعكس واوامر الاضافة وما تم دفعه من مستحقات واحتساب الخدمة ومجمل تفاصيل اضبارة الموظف .

لا مشكلة ان كانت تلك الاجراءات المطولة من قبل الادارة في ظل الظروف العادية في اكمال المعاملة التقاعدية وتحويلها الى الجهة المختصة ، ولكن المشكلة الكبرى تكمن في ظل فرض حظر التجوال في ظل انتشار جائحة كورونا وايقاف كافة الاعمال الادارية واعمال الوزارات ، لا سيما وان الفترة التي تم

---

[16] 9- د. غني زغير الخاقاني و د. ميسون طه حسين ، مبادئ واحكام القانون الإداري والتنظيم الإداري في العراق ، ط1 ، المركز الاكاديمي للنشر ، العراق ، 2019 ، ص 165 .

[17] جميل عودة ابراهيم ، حقوق المتقاعدين : المعاملة التقاعدية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني ، شبكة النبا المعلوماتية https://www.annabaa.org ، 2017 ، ص 3 .

احالة الموظفين فيها على التقاعد هي بداية كانون الثاني لعام 2020 ، اي انها فترة قصيرة لم تحلق الجهات المعنية بأكمال تلك المعاملات وتحويلها الى هيأة التقاعد من اجل البت فيها واطلاق رواتبهم التقاعدية .

وعلى الرغم من ان الادارة عند احالة الموظف للتقاعد تصرف له دفعة طوارئ من راتبه الاسمي مجموع 6 اشهر دفعة واحدة ، الا ان بعض الدوائر لم تصرف تلك الدفعات لحد الان لتأخر اجراءات الصرف والموافقة على التخصيص بسبب حظر التجوال [18] ، وبالرغم من انها حق من حقوقه القانونية ، ولكن لا تعوض الراتب التقاعدي المستمر ، وخاصة قد عمد الكثير ممن احيلوا على التقاعد من التصرف بتلك الاموال لسداد دين او تسيد سلفة او قرض او شراء سيارة ، ولم يحسبوا للظروف الاستثنائية التي احاطت بالبلد مما سبب ضرراً كبير في مصالحهم [19]، كما ان بعض الموظفين قد تأخروا بالاحالة الى التقاعد لمشغولية ذمتهم بامور مالية لصالح دوائرهم ، سبب إرباكا في الاحالة ما بين اصدار الامر وما بين عدم اصداره وتوقف راتبه ، وقد اصدرت الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي قرارها المرقم (465) لسنة 2019 بعد موافقة مجلس الوزراء بالجلسة المرقمة 2019/12/30 ، على تأجيل انفكاك الموظفين المحالين على التقاعد والمشغولة ذمتهم بامور مالية ، واعطى الصلاحية لرئيس الدائرة مدة اقصاها (3) شهور[20] ، وبالتالي وفي ظل تلك الظروف حصلت ارباكات كثيرة في تخليص ذممهم من اجل البدء بالعمل بالمعاملة التقاعدية وارسالها الى هيأة التقاعد المختصة .

ولا ننسى ان هنالك موظفين في خارج البلاد وهم العاملين في السفارات والقنصليات والذين قد انفكوا من الخارج ، بغية الرجوع الى الجهات المعنية في الداخل من اجل اكمال معاملاتهم ، وهم تضرروا في ظل تلك الظروف ، وكما ان هنالك مواليد هم مشمولين بالسن القانوني للتقاعد ، ولكن لتوقف الاعمال الادارية كافة اربك وضعهم القانوني من ناحية صرف رواتبهم واحالتهم على التقاعد واكمال معاملاتهم .

وبالرغم من استثناء خلية الازمة لبعض الادارات المهمة كالمصارف واقسام الحسابات في كل دائرة [21]، الا انها لم تنتبه لحال المتقاعدين الذين لم يكملوا معاملاتهم في دوائرهم ولم يكن هنالك تحرك جدي من

---

(1) لقاء مكتوب مع السيد معاون مدير قسم الشؤون المالية في مديرية تربية ديالى الاستاذ هشام شهاب احمد ، العراق ، 2020/4/20 .

(2) لقاء مكتوب لمتقاعد من مديرية تربية الرصافة الاولى ، احمد حسن عالي ، العراق ، 21 /2020/4 .

(1) لمزيد من التفاصيل انظر : الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي . http://cabinet.iq /

[21] قرار خلية الازمة للصحة العامة المشكلة بموجب الامر الديواني(55) لسنة 2020 بتاريخ 2020/3/22 ، وزارة الصحة العراقية ، مصدر سبق ذكره .

قبل الوزير في وزارته والمحافظ باعتباره رئيس خلية الازمة في محافظته باستثناء تلك الادارات وتسهيل اعمالهم من اجل اكمال كافة معاملات المحالين الجدد وتحويلهم الى هيأة التقاعد في بغداد او فرع كل هيئة في المحافظات والاقضية .

ان هذه الصعوبات التي يواجها الموظف في الاعمال العادية للادارة ، في احالته على التقاعد واكمال معاملته ، لا تتناسب مع خدمة الموظف في دائرته بكل جدية وتطور وتقدم ، ولا تثمن جهوده ، ولا تتناسب ايضا مع كبر سنه و شيخوخته ، فليس هذا الجزاء الذي يتلقاه نتيجة انتهاء خدمته ، و الصعاب التي لم يراها في وظيفته ، يجدها اليوم امامه بعد قطع علاقته بالوظيفة العامة ، فما بالك مع الظرف الاستثنائي لانتشار جائحة كورونا وما ينتج عنها من اضرار ناتجة عن تلك الصعوبات و التأخر والرجعية في الجهاز الاداري ، والتزامه بتعليمات قديمة ، وعدم مواكبته للتطور والتقدم التكنلوجي ؛ ماذا لو استعملت الادارة وسائل "كالحكومة الالكترونية"[22] ، في تقديم خدماتها للافراد والعاملين بتلك الاجهزة كنا تغلبنا على تلك الظروف .

المطلب الثاني : مرحلة اكمال المعاملة في هيأة التقاعد .

ومع هدر الوقت والجهد من اجل اكمال المعاملة التقاعدية في دائرة المحال الى التقاعد ولما اصابه من ضرر بسبب التأخير ، تنتقل تلك المعاملة الى المرحلة الاصعب مما كانت في دائرته الا وهي مرحلة اكمال المعاملة في " هيأة التقاعد الوطنية"[23] ، سواء أكانت في العاصمة او عند كل في مركز كل محافظة وقضاء حسب توزيع تلك الدوائر ، وحسب وجهة نظرنا في موضوع الصعوبة والجهد ، هي ان الموظف الذي احيل على التقاعد من الممكن كانوا يتساهلون معه الموظفين المعنيين في دائرته ويسهلون امره قليلا في بذل الجهد وسرعة اكمال المعاملة ، فكيف يكون الامر بدائرة جديدة وهو لا يعرف اي احد وبالتالي سوف تكون هنالك صعوبات كبيرة مع هذا الكم الهائل من المتقاعدين الجدد اولا ، والمتقاعدين السابقين وهم يتابعون

---

[22] الحكومة الالكترونية : هو المزج بين استراتيجية تنفيذ المهام والمسؤوليات التي تعتمد عليها الحكومة ، واستراتيجية تكنلوجيا المعلومات واستراتيجياتها الحالية والمستقبلية عند وضع السياسات العامة للدولة ، واتخاذ الاساليب الالكترونية منهجاً رئيسياً للاعمال الادارية وتنفيذ تلك السياسات ؛ لمزيد من التفاصيل راجع : عمر موسى جعفر القريشي ، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين ، كلية الحقوق ، 2012 ، ص 25.

[23] هيئة ادارية تابعة الى وزارة المالية تعنى بشؤون المتقاعدين الذين احيلوا اليها بعد انتهاء خدمتهم من دوائرهم وسواء أكانوا موظفين مدنيين او عسكريين ، وتأخذ على عاتقها مهام اكمال المعاملات التقاعدية ، وفق اجراءاتها وصولا الى صرف الراتب التقاعدي وباقي المستحقات الى المتقاعد ، وتلبية متطلبات المستفيدين من الراتب التقاعدي ايضا ، لمزيد من التفاصيل راجع : قانون التقاعد الموحد

معاملاتهم ثانيا ، والامر الاخير هو عدم معرفة اجراءات تلك المعاملة ووقت اكمالها ورغم ضعف المنظومة الادارية في تلك الدوائر وحدة تعاملاتهم .

اولى مراحل المحال على التقاعد لاكمال معاملته في تلك الادارة ، هي متابعة وصول المعاملة مع قرص مدمج كأرشيف ، ومن ثم الانتقال الى الموظف المعني ويتم عمل اول اجراء في المعاملة بتثبيت حضور المتقاعد ، بعد التأكد من هويته وشخصيته ويتم اثبات بصمته على طلب تثبيت الحضور للحصول على المستحقات التقاعدية ، وبعدما يتأكد من ان معاملته كاملة من قبل دائرته او ارجاعها لاكمال النقص في معاملته بغية اكمال الاجراءات ، وان كانت المعاملة مكتملة وبعد اخذ اثبات الحضور ، تنتقل الى مرحلة ادخال معلومات المتقاعد الى سستم الهيأة ، ولا بد من ادخال كافة المعلومات الشخصية واوامر التعيين والانفكاك والجهة الادارية وكافة تفاصيل المعاملة التقاعدية وايضا سنوات الخدمة ومقدار الراتب التقاعدي ومكافأة نهاية الخدمة التي يستحقها ، وبعد اتمام تلك الاجراءات يتم سحب تلك الاستمارة بغية تحويلها الى قسم التدقيق ، وبعد حساب سنوات الخدمة والتأكد من العملية الحسابية للراتب والمكافأة وان كانت سليمة ووفقاً للقانون ، يتم الموافقة عليها وارجاعها الى ذات القسم بغية تزويدها برقم تقاعدي ، ومن ثم المرحلة الاخيرة اصدار الهوية التقاعدية ، والانتظار في الموعد المحدد لاطلاق الرواتب التقاعدية .

ان تلك الاجراءات المتعددة ، والفترة الزمنية التي يقضيها المتقاعد وهو ينتقل من قسم لقسم لاكمال معاملته التقاعدية ، مع الزحام والمضايقات ، من الممكن ان يتلافاها وينساها من اجل تذوق لذة النصر عند اكمال معاملته التقاعدية والحصول على راتب ، ولكن كيف يمكنه إكمال تلك الإجراءات في ظل حجر التجوال الصحي وتوقف الهيأة عن العمل وكثرة الاعداد وعدم وجود حلول من قبل الجهات المعنية من اجل صرف الاستحقاقات التقاعدية للمتقاعدين . [24]

بالرغم من قيام هيأة التقاعد الوطنية بحملة " خليك أبيتك – توصلك هويتك "[25]، ورغم كل الجود المبذولة من قبل الموظفين من اجل اكمال معاملات المتقاعدين ، وايصال الهوية التقاعدية المتقاعد في الدار ، الا ان هنالك فروع للهيأة في المحافظات والاقضية ، قد اتلزمت الصمت ولم تأخذ اي اجراء من اجل اكمال

---

[24] لقاء مكتوب لمتقاعد من مديرية المواد المائية فرع ديالى السيد ياسين لفتة ، العراق ، 2020/4/21 .

[25] هي حملة اطلقها موظفي هيأة التقاعد الوطنية ، باشراف رئيس الهيأة ، تأخذ على عاتقها اكمال المعاملة التقاعدية للمتقاعدين الجدد ، وايصال الهوية التقاعدية الى داره ، من اجل صرف المستحقات وفقا للقانون ، كجزء من المساهمة في اكمال اعمالها في ظل تلك الظروف الراهنة ، وفرض حظر التجول الصحي ؛ لمزيد من التفاصيل انظر : الموقع الرسمي لهيأة التقاعد الوطنية على فيس بوك .
https://www.facebook.com/pg/NBP.iraq/posts/

معاملات المتقاعدين الجدد ، كما انها لم تستعمل وسائل الادارة في ظل الظروف الاستثنائية في تشكيل لجان ازمة في كل فرع ، من اجل تحقيق متطلبات المستفيدين ، في ظل الظرف الراهن وعدم الاضرار بمصالحم والخروج بنتائج حقيقية تحمي الحقوق وتقدم النفع للمستفيدين من تلك الهيأة .

ولما كان للحملة من ايجابيات في الوصول من عدد محدد من الافراد في اكمال معاملاتهم التقاعدية ،فهي لم تعالج حالات المعاملات التقاعدية التي ظهرت فيها نقوصات من قبل دائرة الموظف ، ولم تعالج الكم الهائل من الطلبات والمعاملات للمتقاعدين القدماء والمستفيدين منها ، ووقفت تلك الهيأة في ظل انتشار جائحة الفيروس ، عاجزة عن ابتكار الطرق المتقدمة والمتطورة وتكثيف الجهود من اجل توفير متطلبات المتقاعدين .

الخاتمة

بعد ختام موضوعنا جائحة كورونا وحقوق المتقاعدين الجدد ، ومدى تأثير ذلك الفيروس على كافة مفاصل الحياة في الدولة ، ولاسيما حق المتقاعد الجديد بالراتب التقاعدي ومدى انتشار جائحة كورونا على مراحل إكمال معاملته التقاعدية ، لذلك توصلنا إلى نتائج وتوصيات من بحثنا وهي كما يلي :-

أولا: الاستنتاجات .

1- إن فيروس كورونا هو مرض واسع الانتشار على صعيد المجتمع الدولي ، والداخلي لكل دولة ، ولا يهم فيما إذا سميت جائحة او وباء ، المهم في الأمر هو إن هذا الفيروس مرض فتاك يصيب الجهاز للإنسان و يؤدب مضاعفات وآثار قد يصعب السيطرة عليها في ظل عدم وجود دواء مخصص ومضاد للفيروس أو وجود لقاح خاص للوقاية منه ، فلا بد من تظافر الجهود من اجل الوصول إلى تلك اللقاحات والسيطرة على المرض .

2- كان لحظر التجوال الصحي الذي فرضته جميع الدول داخل أقاليمها ، آثار واسعة توفير كافة متطلبات الأفراد داخل الدولة ، ووقفت أكثر الدول متفرجة على مواطنيها في ظل سلب ابسط حقوقهم في توفير مستوى كاف لمعيشتهم ، وكان من ضمنهم العراق ، الذي فرض حظر التجوال دون مراعاة لحقوق المواطنين وتوفير ابسط المتطلبات لهم ، ومن ضمن تلك الطبقات الذي اثر فيهم حظر التجوال هم المتقاعدين الجدد ، الذين لم يلحقوا إكمال معاملاتهم والحصول على المستحقات

التقاعدية ، وكذلك لم نجد أي تحرك من قبل الحكومة المركزية بسلطاتها الاستثنائية في ظل تلك الظروف من اجل إيجاد لتلك المشكلة من اجل الخروج من الازمة وتوفير كافة متطلبات مواطنيها .

3- ان دائرة المتقاعد لم تبذل الجهد الكافي من اجل تنظيم وترتيب معاملات المتقاعدين قبل فترة من إصدار الأمر الإداري بإحالته على التقاعد ، حتى تسهل كافة الإجراءات مباشرة بإكمال معاملته في هيأة التقاعد في محافظته ، وبالرغم من بعض الجهود من هيأة التقاعد في إكمال بعض المعاملات الجدد الا انها لا تبلي هذا الكم الهائل من المتقاعدين وطالبي المستحقات التقاعدية .

ثانيا : التوصيات .

1- اتخاذ الدولة التدابير القانونية الاستثنائية اللازمة بما يتلائم وتلك الظروف الاستثنائية وبما يحقق حماية حقوق الأفراد وتوفير متطلباتهم ، ويكون باتخاذ سلطات الضبط الإداري في ظل تلك الظروف الطارئة مع عدم الخروج عن مبدأ المشروعية والملائمة والتقييد بالقوانين النافذة ، حتى لا يحصل هنالك انتهاك لحقوق الأفراد جراء تلك السلطات الاستثنائية .

2- في حال ما تم السيطرة على انتشار المرض في محافظة معينة ، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل رفع حظر التجوال الجزئي فيها وإعادة خدمات الإدارة للمواطنين من اجل تسهيل المهمات للأفراد لطلب الخدمات الإدارية وتوفير متطلباتهم ولاسيما شريحة المتقاعدين جميعا وخاصة المتقاعدين الجدد الذين لم يكملوا معاملاتهم سواء في دوائرهم أو دوائر التقاعد في محافظاتهم .

3- على هيأة التقاعد الوطنية بذل الجهود الاستثنائية و تذليل العقبات من اجل إيصال خدماتها لطالبيها من المتقاعدين في ظل تلك الظروف ، ويكون ذلك عن طريف فتح مواقع للخدمات الإدارية عن طريق شبكة الانترنت ، تتيحها لطالبي المستحقات التقاعدية سواء أكانوا سابقين او متقاعدين جدد ، يكون بإتباع إجراءات معينة من تقديم طلب ورفع المستمسكات وغيرها من المتطلبات اللازمة لتمشية معاملته وصولا إلى تزويده بالرقم التقاعدي والهوية التقاعدية وصرف مستحقاته في المصرف عن طريق إتباع وسائل الإدارة الحديثة من اجل تنظيم معاملاتهم .

4- على خلية الأزمة سواء أكانت اللجنة المركزية العليا للصحة والسلامة المركزية ، او خلية الأزمة للصحة العامة او خلية الأزمة في مركز كل محافظة ، استثناء الأقسام الإدارية الخاصة بشؤون المتقاعدين في كل وزارة او هيأة في المركز وفي المحافظات ، من اجل تسهيل انجاز معاملات

المتقاعدين الجدد وإرسالها بالسرعة القصوى إلى هيأة التقاعد وفروعها في كل محافظة ، وهي تأخذ على عاتقها إكمال كافة المتطلبات والنقص الحاصل فيها وكذلك استلام المعاملات التي بذمة دوائر التقاعد من قبل الموظف المخول بالبريد وإعادتها إلى الدائرة من اجل إكمال نقوصاتها وإرجاعها للبت في المستحقات التقاعدية من جديد .

5- لقد اثبت للعام اجمع ان نظام الحكومة الالكترونية هو نظام قانوني سليم ومتطور في توصيل وتحقيق متطلبات الأفراد عن طريق وسائل التكنولوجيا المتطورة ، كما واثبت انه يعمل في ظل جميع الظروف الطبيعية والاستثنائية ، وهي المرحلة الأهم في توفير حقوق الإفراد ، في ظل تلك الظروف ، باعتبار ان تقدم الدولة توفير الخدمات الحكومية للإفراد في ظل تلك الظروف واستمرار أعمالها دون توقف يعد ضمانة هامة لحقوق الأفراد تحقيقاً لمبدأ مواكبة التطور التكنولوجي والعلمي وتطبيقه في كافة مفاصل الدولة كالبلدان المتقدمة .

6- في حال ما وقفت خلية الأزمة الحكومية المركزية عاجزة في تقديم الدعم الكافي للإدارات المعنية من اجل إكمال معاملات المتقاعدين الجدد ، يتم التنسيق بين فرع هيأة التقاعد في كل محافظة مع خلية الأزمة في تلك المحافظة ، وتشكيل لجان طوارئ من اجل إكمال معاملات المتقاعدين الجدد ، وبعد إكمال إجراءاتها يتم إعلان الأسماء ، التي قبلت وتسهيل مهمة حضورهم باستلام هوياتهم ، ويكون على شكل وجبات وضمن الرقة الجغرافية الأقرب ومن ثم التوسع في إكمال المعاملات ، على ان يأتي المتقاعد لشيء واحد وهو البصمة واستلام هويته دون تأخير وبإجراءات سريعة منعاً من التجمعات وانتشار المرض ، وفي حال ما كانت هنالك صعوبات في التنقل والحضور من قبل المتقاعدين الجدد الذين نشرت أسمائهم ، يتم تشكيل خلية أزمة صغيرة تأخذ على عاتقها إيصال الهوية للمتقاعدين البعيدين الذين لا يستطيعون الحضور من اجل توفير تحقيق متطلباتهم في الحصول على المستحقات التقاعدية .

7- ومثلما كان هنالك أضرار للمتقاعدين الجدد الذين لم تكمل معاملاتهم ، هنالك متقاعدين سابقين قد حصل لهم ضرر نتيجة عدم صرف مستحقاتهم ، فيكون إما بالإيقاف للتأكد من وجود الشخص أو وفاته ، أو ببلوغ ابن المتقاعد المتوفى وهنا تقف مستحقاته ، أو بقطع الراتب وعدم إكمال المعاملة

التقاعدية لإعادته ، ويكون ذلك عن طريق انزال رابط تحديث بيانات عن طريق شبكة الانترنت ، بإثبات حياة المتقاعد وإرجاع راتبه ، وإكمال معاملة ابن المتوفى البالغ بإرفاق ما يؤيد بأنه مستمربالدراسة ، مع رقم تقاعدي لمتقاعد كفيل يصرف راتبه دون قيد عليه ، كضمانه من اجل إرجاع ما تم صرفه في حال تقديم معلومات مزيفة للحصول على الراتب التقاعدي .

المصادر

أولا: الكتب

1- د. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون إلاداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992.

2- د. عصام عبد الوهاب البرزنجي واخرون ، مبادئ واحكام القانون الاداري ، مكتبة السنهوري ،2015 ، بغداد .

3- د. غني زغير الخاقاني و د. ميسون طه حسين ، مبادئ واحكام القانون الإداري والتنظيم الإداري في العراق ، ط1 ، المركز الاكاديمي للنشر ، العراق ، 2019 .

4- د. مازن ليلو راضي ، القانون الإداري ، منشورات الاكاديمية العربية ، الدنمارك ، 2008 .

5- د. محمد رفعت عبد الوهاب ، القانون الاداري ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2010 .

6- مروان زيدان خليفة القيسي ، إنهاء خدمة الموظف العام (دراسة مقارنة) ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الإسكندرية ، 2020 .

ثانيا: الاطاريح الجامعية .

1- عمر موسى جعفر القريشي ، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين ، كلية الحقوق ، 2012 .

ثالثا: المقالات.

1- جميل عودة ابراهيم ، حقوق المتقاعدين : المعاملة التقاعدية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني ، شبكة النبا المعلوماتية ، 2017 .

https://www.annabaa.org

2- زيد علي حداد ، فيروس كورونا .. الشبح ذو الأصول العربية ، مقال منشور ، إذاعة المدى ، الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت .

https://almadapaper.net

3- سامر حياتي ، ما هو وباء كورونا ، موسوعة موضوع كوم .

https://mawdoo3.com

4- COVID19، ما سر هذه التسمية ، مقال منشور ، وكالة سكاي نيوز الإخبارية .

www.skynewsarabia.com

رابعاً: المواثيق الدولية والقوانين .

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 .

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 .

3- دستور العراق الدائم عام 2005 .

4- قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 .

5- قانون رقم (26) لسنة 2019 التعديل الأول لقانون التقاعد الموحد .

خامسا: المواقع الالكترونية.

1- لقاء مكتوب المتقاعد من مديرية تربية الرصافة الاولى ، السيد احمد حسن عالي ، العراق ، 22 /2020/4 .

2- لقاء مكتوب مع السيد معاون مدير قسم الشؤون المالية في مديرية تربية ديالى الاستاذ هشام شهاب احمد ، العراق ، 2020/4/20 .

3- لقاء مكتوب مع المتقاعد من مديرية المواد المائية فرع ديالى السيد ياسين لفتة ، العراق ، 2020/4/20 .

سادساً: المواقع الالكترونية.

1- الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي .

2- الموقع لوزارة الصحة العراقية .

3- الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية .